

اجتهادات المنظمة الدولية للإنقاذ

أدى التأخر فى نجدة المناطق التى تعرضت للكارثة الزلزالية فى تركيا وسوريا إلى مضاعفتها، وتفاقم آثارها، وصار تأسيس منظمة دولية متخصصة فى عمليات الإنقاذ ملحا. وكان د. محسن توفيق العميد المؤسس لكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية قد اقترح، تعليقا على اجتهاد 11 فبراير (كيف نواجه الكوارث)، أن تُقدم مصر مبادرة لإنشاء هذه المنظمة عبر طرح موضوعها على الجمعية العامة للأمم المتحدة أو أمانتها العامة.

لكن هل تتوافر إرادة دولية حقيقية لتأسيس هذه المنظمة، التى يمكن تسميتها المنظمة الدولية للإنقاذ، وإلى أى مدى يمكن أن تنجح؟ فأما عن توافر إرادة دولية فهذا ما يصعب توقعه فى ظل الجمود الذى بات سمة أساسية للأمم المتحدة. كما أن الدول الكبرى قد لا ترحب بتأسيس منظمة جديدة، إذا كان الطريق إليها يمر بتقليص منظمات أخرى. فالدول التى تتمتع بامتياز حصلت عليه نتيجة الظروف التى أحاطت بإنشاء الأمم المتحدة قد تخشى أن يكون تأسيس المنظمة الجديدة بداية عملية إعادة هيكلة أوسع قد تقود فى النهاية إلى مراجعة هذا الامتياز. وأما عن عوائق أداء دورها، إذا أنشئت، يطرح السفير حمدى متولى سؤالا مهما عما يضمن عدم تسييسها وتجنب خضوعها لسطوة القوى الكبرى التى

ثبت تاريخياً عدم وقوفها فى جانب الحق وتعزيز قيم العدالة
والإنسانية التى تتشدد بها؟

كما يتساءل د. هادى العبيد أستاذ القانون والتنظيم الدوليين عن
فرص نجاح مثل هذه المنظمة فى أداء مهام كبرى تتطلب تحركاً
فورياً وعملاً شاقاً إذا اعتمدت على موظفين يُنقلون إليها من بعض
منظمات الأمم المتحدة الأخرى. فهو يرى أن هؤلاء الموظفين
تعودوا على العمل الروتينى البسيط الذى لا يُفيد فى منظمةٍ مهمتها
الأولى الوصول إلى موقع الكارثة خلال ساعات

وربما يكونُ هذا حال بعض موظفى الأمم المتحدة، أو حتى كثيرٍ
منهم. ولكن التعميم غير جائز. وأذكرُ بهذه المناسبة أن أستاذنا
الراحل أنور عبدالمك حرس على عدم التعميم عندما رسم مثل هذه
الصورة السلبية فى مقالةٍ رؤيوية تُعد من أهم ما كُتب عن شخصية
الموظف الدولى وسلوكه